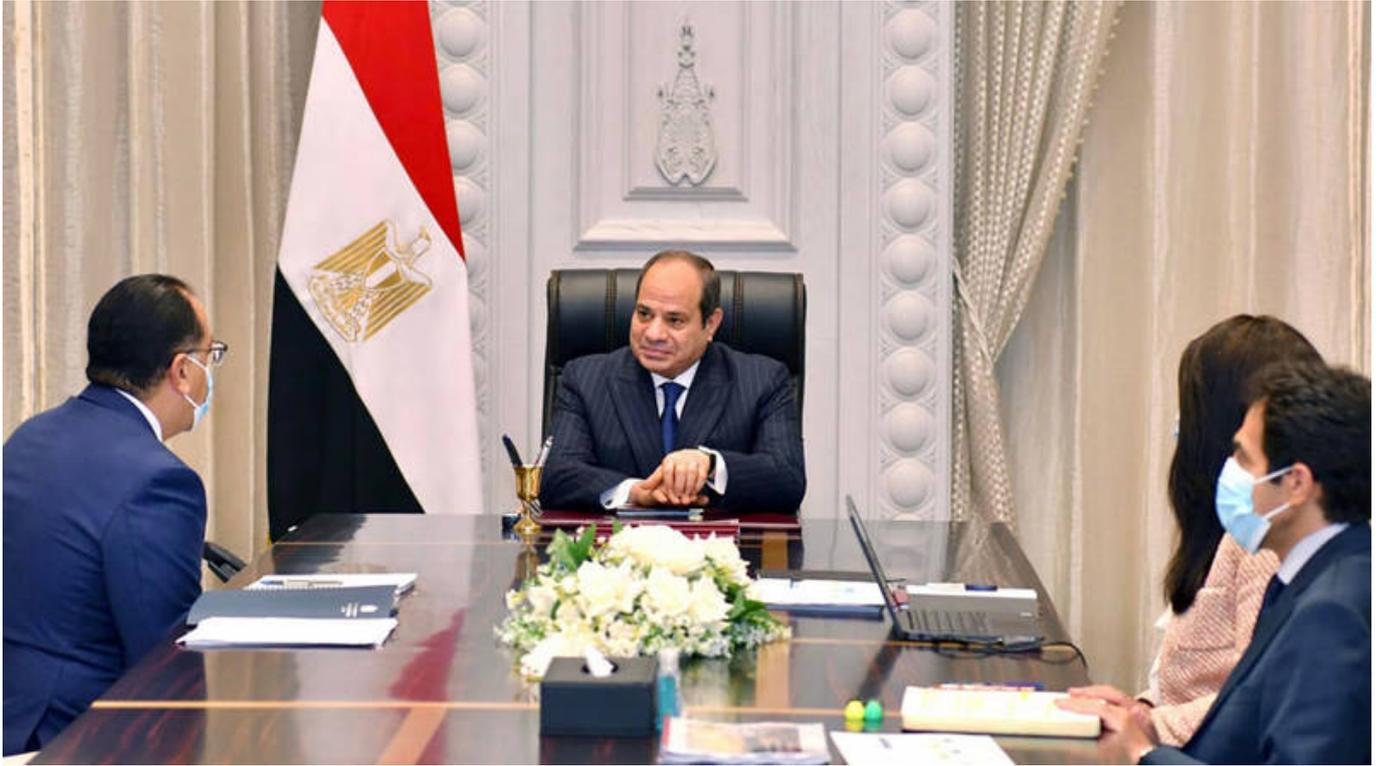


منتدى مصري يناقش حشد الموارد وتمويل أجندة المناخ



«القاهرة - الخليج»

تعمل مصر على التحضيرات النهائية الخاصة بانعقاد «منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي»، والمقرر عقده بالعاصمة الإدارية الجديدة، خلال شهر سبتمبر/أيلول المقبل.

وقالت وزيرة التعاون الدولي، رانيا المشاط خلال اجتماع الاثنين مع الرئيس عبد الفتاح السيسي، بحضور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، عن المؤتمر: سيتضمن عدداً من المحاور الرئيسية، وأهمها حشد الموارد وتيسير الوصول إلى التمويل، بالإضافة إلى تمويل أجندة المناخ للتخفيف والتكيف، فضلاً عن الجهود والتدابير الوطنية المتخذة في هذا الصدد.

وأضافت أن المنتدى يهدف في المقام الأول إلى الانتقال من مرحلة التعهدات إلى مرحلة التنفيذ، وتحويل الالتزامات المالية إلى فرص حقيقية، كما سيشمل المنتدى عقد مائدة مستديرة حول برنامج «نوفي»، بهدف الترويج للمشروعات

القابلة للاستثمار في مصر، تمهيداً لطرحها في القمة العالمية للمناخ بشرم الشيخ، وذلك بمشاركة وزراء المالية والاقتصاد والبيئة الأفارقة، فضلاً عن ليف من كبار المسؤولين والشخصيات الدولية وشركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية وممثلي المجتمع المدني ومراكز الأبحاث والفكر.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن الاجتماع تناول كذلك استعراض جهود وزارة التعاون الدولي في حشد التمويلات الإنمائية الميسرة المرتبطة بقضية تغير المناخ، حيث عرضت المشاط، مسار التعاون مع شركاء التنمية الدوليين، في إطار «المنصة الوطنية الاستثمارية للمشروعات الخضراء والعمل المناخي» «نوفي». وقالت إن المنصة تعتبر برنامجاً وطنياً ومنهجاً إقليمياً للربط ما بين القضايا الدولية للمناخ وقضايا التنمية، مع حشد التمويل الإنمائي الميسر لحزمة من المشروعات التنموية الخضراء ذات الأولوية بقطاعات الغذاء والمياه والطاقة في إطار استراتيجية مصر الوطنية الشاملة للمناخ 2050.

وأوضحت الوزيرة أن ذلك يتم بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية منخفضة الانبعاثات وتعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في مجال تغير المناخ، في إطار ما تقوم به وزارة التعاون الدولي لتعزيز فرص الاستفادة من التمويلات الإنمائية استعداداً للقمة العالمية للمناخ في نوفمبر/ تشرين الثاني القادم بمدينة شرم الشيخ.

وعرضت المشاط ما قامت به وزارة التعاون الدولي من إعداد «دليل شرم الشيخ للتمويل العادل»، والذي يهدف بالأساس لتحقيق التكامل بين رسم السياسات والإجراءات الفعلية المطلوب اتخاذها من قبل كافة الأطراف الضالعين في قضايا المناخ، خاصة الحكومات والمؤسسات المالية الدولية وصناديق الاستثمار.

وقد وجّه السيسي في هذا الإطار بتوفير الدعم للبرامج الوطنية التي تعزز من العمل المناخي، والتعاون مع الشركاء الدوليين لتقديم نماذج وطنية ناجحة للبناء عليها إقليمياً ودولياً، بالتوافق مع أهداف مصر تجاه قضية تغير المناخ، والمتمثلة بشكل أساسي في تنفيذ التعهدات والالتزامات وانعكاسها على جهود ومشروعات فعلية على أرض الواقع، وذلك في إطار منهج التحول الأخضر وفقاً لاستراتيجيات مصر الوطنية.